شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أتم فضله ونعمته علي ووفقني في إتمام هذه الرسالة داعياً أن يتقبلها مني ويجعلها في ميزان حسناتي وبعد،،،

من حق النعمة الذكر وأقل جزاء للمعروف الشكر، فبعد المولى عز وجل المتفضل بجليل النعم وعظيم الجزاء، يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **هاني محمد دويدار** لما قدمه لي من رعاية أبوية تدل على سعة فكره ورحابة صدره والتي كان لها الأثر البالغ في إخراج هذه الرسالة بهذا المظهر فلقد كان لي وبحق مربياً فاضلاً ومرشداً ناصحاً مع يقيني بأن كل عبارات الشكر لا تفي ولو بجزء يسير مما أحاطني به داعياً العلي القدير أن يبارك فيه ويجعله يرفل بالصحة والهناء ويجزيه عني خير الجزاء.

ومن دواعي سروري واعتزازي أن أسطر خالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور/ **محمد إبراهيم موسى** على قبول الإشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة لمناقشتها وتقيمها واثرائها بالنصح والتوجيه ساعد في اخراجها بأفضل صورة وأسأل الله أن يبارك له ويجعل هذا العمل في ميزان أعماله.

كما أود أن أوثق تقديري وعرفاني إلى الأستاذ الدكتور/ **عاطف محمد الفقي** على قبول الاشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة ليثريها بملاحظاته القيمة سائلاً المولى أن يسدد خطاه لخدمة العلم والمتعلمين.

وختاماً يقتضي واجب الوفاء أن أتقدم بفائق شكري وعميق امتناني إلى جمهورية مصر العربية قلب العروبة النابض وإلى شعبها العظيم الكريم الذي احتضنني ما يقارب الثلاث سنوات وليس هذا غريباً على شعب مصر الذي طالما احتضن الآلاف من الطلبة العرب الذين تخرجوا في جامعاتها العريقة ومعاهدها العالية سائلاً الله عز وجل أن يحفظها ويحميها لتبقى منارة العرب الشامخة على مر العصور.

الباحث

المقدمـــة

تعد الشركات التجارية، وشركات المساهمة بوجه خـاص العمـاد الـرئيس للنظـام الرأسمالي والأداة المثلى للنهوض الاقتصادي في الدول الحديثة، باعتبارهـا تجميعـاً لجهـد الأفراد ولمدخراتهم بمشروعات اقتصادية كبرى تعجز الجهود المتناثرة للأفراد عـن القيـام بمثلها مهما بلغت إمكانياتهم وقدراتهم. لذا فمن غير المستبعد اعتبار شـركة المـساهمة أحـد أعظم الإنجازات التي ابتدعها الفكر القانوني خلال تاريخه الطويل[1].

وتعاظمت أهمية شركات المساهمة لدرجة أصبحت معها قوة اجتماعيـة واقتـصادية تخشى الدولة سطوتها وترى أن من واجبها أن تسهر على رقابتها حتى لاتنحرف عن الطريق الصحيح وتصبح أداة للاستغلال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي[2].

فتدخل المشرع بنصوص آمرة لحماية الاقتصاد الوطني وأموال المـدخرين وفـرض إجراءات صارمة في إنشائها وإدارتها، وقام بتنظيم حقوق المساهمين بنصوص صريحة لعدم كفاية القواعد التقليدية في تأمين الحماية اللازمة لحقوق المساهمين، وقد ترتـب علـى هـذا الوضع أن تضاءلت الصفة التعاقدية في هذا النوع من الشركات، فلم تعد عقوداً بحتـة تقـوم على مبدأ سلطان الإرادة وإنما أصبحت نظاماً قانونيا تسوده إرادة المشرع لا إرادة المتعاقدين.

وقد أثار موضوع حماية المساهم في شركة المساهمة اهتماماً قانونيا وفقهياً وقضائياً، وذلك لأهميته في مجال شركات المساهمة، لأن قوامها لايتم إلا بمشاركة المـساهم فـي رأس مالها فكان لابد من توفير الشعور بالضمان والاطمئنان بأنه يمارس حقوقـه كاملـة تجاههـا بمجرد اكتتابه في أسهمها[3].

ولقد أكد المشرع سواء في مصر أو في أغلب التشريعات المقارنة على أهمية حقـوق المساهم الأساسية وألزم الشركات باحترامها وبعدم المساس بها ووفر لها نـصوصاً قانونيـة تهدف إلى حمايتها من جراء تصرفات الهيئات الإدارية الخاطئة بالشركة.

وهذه الحقوق إما مالية تعطي للمساهم حق المشاركة في الأرباح أو في ناتج التصفية، وإما حقوق غير مالية تتعلق بإدارة الشركة.

وتكفل الحقوق غير المالية للمساهم المشاركة الفعالة في اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بشؤون الشركة، وضمان الرقابة على أعمال مجلس الإدارة عن طريق الاشتراك في مداولات الجمعية العامة، والتصويت على القرارات المزمع اتخاذها في اجتماعاتها.

وعلى الرغم من عناية غالبية التشريعات المقارنة بهذه الطائفة من الحقوق وإقرارهـا بنصوص صريحة إلا أن الواقع العملي يكشف وجود ظاهرة امتناع المساهمين عـن مباشـرة سلطاتهم في الإدارة وذلك بتخلفهم عن حضور اجتماعات الجمعيـة العامـة للـشركة وعـدم اشتراكهم في مداولاتها والتصويت على القرارات المتخذة من قبلها بالرغم من التيسيرات التي منحها المشرع للمساهم وبالنظر إلى عزوف المساهمين عن المشاركة بفعالية فـي مـداولات

---

(١) د. أحمد حمد الرشود، مجلس الإدارة في ظل تقلص الدور الرقابي للمساهمين وهيمنة الجهاز التنفيـذي للشركة المساهمة، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، العـدد الرابـع والـسبعون، مطبعة كلية الحقوق جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٧١.

(٢) أ. د. فريد العريني، الشركات التجارية المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القـانوني وتعـدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٧.

(٣) د. عماد محمد أمين السيد رمضان، حماية المساهم في شركة المساهمة دارسـة مقارنـة، دار الكتـب القانونية، القاهرة، سنة ٢٠٠٨، ص ٧.

الجمعية العامة لأسباب تتعلق إما لجهل منهم بما يجرى داخل الشركة أو بعدم الاكتراث أو إحجامهم عن القيام بدور رقابي فعال[1]، فإن مجلس الإدارة قد يتفرد بالهيمنة على شؤون الشركة ويستطيع دائماً ارتكاب المخالفات والأخطاء وتكون أمامه في الغالب الفرصة متاحة والظروف مهيئة إلى حجب هذه الأخطاء[2].

وبناءً على ما تقدم تم اختيار حقوق المساهم غير المالية في شركة المساهمة موضوعاً للبحث ولعل هذا الموضوع فيه من الأهمية والحاجة العملية ما يجعله جديراً بتسليط الضوء عليه وتوضيحه.

موضوع البحث:

سنتناول في هذا البحث حقوق المساهم غير المالية في شركة المساهمة، وذلك من خلال شقين، سنبحث في الشق الأول حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة وسنسلط الضوء على حقوقه الإدارية في الجمعية العامة ومجلس الإدارة.
أما الشق الثاني سنبحث فيه حقوق المساهم الرقابية في شركة المساهمة وذلك من خلال البحث في حق المساهم في الرقابة على أعمال الشركة والجزاء على المساس بحقوق المساهم الأساسية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على حقوق المساهم غير المالية في شركة المساهمة وبيان أهميتها وتوضيحها للمساهم وتعريفه بها والوقوف على ماهيتها وكيفية ممارستها نظراً للضعف الذي يحيط بهذه الحقوق وعدم وعي الكثير من المساهمين بأهمية هذه الحقوق، حيث يترتب على هذا الإهمال وعدم الوعي من جانب المساهم إلى إهدار حقوقه الإدارية والذي يترتب عليه إهدار الحماية المقررة له بالقانون.

أسباب اختيار البحث:

نظراً للانهيارات المتتالية للعديد من الشركات في مختلف بلدان العالم، وذلك بسبب سوء الإدارة وسيطرة أعضاء مجلس الإدارة على مجريات الأمور في الشركة، وذلك لتحقيق منافع شخصية لهم مما أدى إلى الإضرار بمصالح المساهمين والشركة، ولذلك لابد من تعريف المساهمين بحقوقهم الأساسية وتوعيتهم بأهمية دورهم الرقابي في الحفاظ على مصالحهم، حيث أنه بمعرفة المساهمين لحقوقهم وبممارستهم للرقابة الفعالة على مجلس الإدارة يتم الإرتقاء بمستوى الإدارة وأدائها بشكل متميز حيث يشعر هؤلاء الأعضاء أنهم مراقبون ولا يستطيعون إدارة الشركة حسب مصالحهم[3]، ونظراً لقلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال مما يجعل للدراسة أهمية خاصة هو ما دفعني لاختيار الموضوع.

خطة البحث:

للإحاطة بموضوع البحث من جوانبه كافة فقد تم تقسيمه إلى فصلين:
الفصل الأول: حقوق المساهم الإدارية في شركة المساهمة.
الفصل الثاني: حقوق المساهم الرقابية في شركة المساهمة.
وتقدمت هذه الفصول مقدمة عن الموضوع وأختتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج.

---

(١) محمد خالد ياسين الياسين، النظام القانوني لحوكمة شركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١١.

(٢) د. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٦١.

(٣) د. صالح عوض العقلا البلوي، الرقابة على أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٢.